

مؤتمر المرأة العربية في القطاع البحري

قرار

”إنشاء رابطة المرأة العربية في القطاع البحري“

إن المندوبات،

إذ يذكّر بالالتزام الاستراتيجي والمستمر للمنظمة البحرية الدولية (IMO) منذ عام 1988 بإدماج المرأة في القطاع البحري من خلال إطار الخطة الاستراتيجية للمنظمة وبرنامجها للتعاون التقني المتكامل (ITCP) ،

وإذ يذكّر أيضاً بالمبادئ التوجيهية التي تحكم برنامج التعاون التقني المتكامل وتخصّص الأولوية، من جملة أمور أخرى ، لتمكين المرأة بوصفها أحد الموارد الرئيسية في القطاع البحري،

وإذ يذكّر كذلك بالقرار A/RES/70/1 الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030، والذي يضع 17 هدفاً للتنمية المستدامة لضمان بلوغ غايات خطة عام 2030 ويناشد الشركات العالمية أن تعمل سوية لضمان بلوغ هذه الأهداف،

وإذ يأخذن علماً بالتزامات المنظمة ومسؤولياتها في بلوغ المقاصد والغايات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة والنتائج التي تسعى إليها، من خلال عملها المتعلق بوضع المعايير وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها، والحاجة إلى حشد الإمكانيات اللازمة لدعم تنفيذ خطة عام 2030 بإجراءات ملموسة،

وإذ يأخذن علماً أيضاً بالمسؤولية الملقاة على عاتق المنظمة من حيث بلوغ مقاصد وغايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: ”تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات“، وذلك من خلال إطار برنامج التعاون التقني المتكامل وأنشطة بناء القدرات،

وإذ يأخذن علماً كذلك بالدعم الذي تقدّمه المنظمة، من خلال العمل الذي تقوم به لجنة التعاون التقني، لإنشاء رابطات إقليمية للمرأة في القطاع البحري بغية تعزيز القاعدة التي يستند إليها التنفيذ المنسق والفعال للمعايير العالمية التي تضعها المنظمة البحرية الدولية للملاحة الآمنة والمأمونة في محيطات نظيفة،

وإذ يسلّمن بأهمية تعزيز قنوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من أجل تفعيل التعاون والتآزر على الصعيد الإقليمي بغية تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص حصول المرأة على التدريب والتكنولوجيا البحرية، وتشجيع ترقّيها إلى مستويات صنع القرار الرئيسية في القطاع البحري في الدول العربية،

وإذ يسلّمن كذلك بأهمية الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: ”تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة“ في تدعيم إطار الشراكات التي تقيمها المنظمة البحرية الدولية تعزيزاً للقدرات المؤسسية الإقليمية،

وإذ يعترفن بالمساهمة الحيوية للنساء اللواتي يتبوأن مناصب قيادية في الدول العربية في تعزيز الإدارة المنسقة للنقل البحري الآمن والمأمون والفعال في بحار نظيفة،

يقرن ما يلي :

- 1 **دعوة** الدول العربية الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية إلى القيام بما يلي :
 1. تقديم الدعم الفعلي لإنشاء رابطة المرأة العربية في القطاع البحري (AWIMA) التي سيتم إطلاقها في مدينة الإسكندرية ، بمصر ، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛
 2. مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق خطة عام 2030 من خلال النظر في مواعمة أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5 ، سعياً لتحقيق التكافل مع أنشطة برنامج التعاون التقني المتكامل؛
 3. العمل بصورة شاملة مع الهيئات الوطنية المسؤولة عن المسائل الجنسانية لضمان الإبلاغ عن مدى تقيّد البلدان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحيث يتم إدماج التخطيط والرصد وتخصيص الموارد على الصعيد الوطني في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة تحديداً بالمسائل البحرية؛
 4. تشجيع مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مستويات التعليم والتدريب والبحوث البحرية، وتعزيز الآليات الوطنية لتوظيف المرأة في هذا القطاع وفقاً للمقاصد المعلنة لأهداف التنمية المستدامة الحالية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وأي أهداف مستقبلية تحددها الأمم المتحدة بمقتضى خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030؛
 5. تيسير إعداد وتمويل أنشطة تدريبية للنساء اللواتي يتبوأن مناصب إدارية، بما في ذلك إلحاقهن بالعمل في الإدارات البحرية الوطنية ، لتشجيع نقل المعارف وتمكين النساء اللواتي يشغلن مناصب رسمية من اكتساب خبرة عملية في الجوانب الفنية والبحرية للإدارة؛
 6. اعتماد برامج إرشاد يتولاها ذوو الخبرة والمعرفة داخل القطاعات البحرية، بوصفها آلية لا تترتب عليها أي تكاليف إضافية ، لتشجيع استبقاء الموظفين المبتدئات واللواتي يشغلن مناصب في الإدارة الوسطى وتعزيز ارتقائهن المهني؛
 7. اختيار وترشيح النساء المهنيات للمشاركة في أنشطة التدريب التي تضطلع بها المنظمة البحرية الدولية بشأن الزمالات والترشيحات للجامعة البحرية العالمية (WMU) ، والمعهد الدولي للقانون البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية (IMLI) ، والأكاديمية الدولية لشؤون السلامة والأمن في البحار والبيئة البحرية (IMSSEA).
- 2 **تشجيع** القطاع البحري وجميع ذوي المصالح فيه على القيام بما يلي :
 1. إنشاء وتمتين الأطر التنفيذية التي لا تميّز بين الجنسين والتي تدعم بشكل ملموس فرص المرأة من حيث التوظيف والعمل والتقدم في المسار الوظيفي وقابلية التنقل من وظيفة إلى أخرى والارتقاء إلى أعلى المستويات ، بما يتلاءم مع خبراتها ومؤهلاتها.
- 3 **اعتماد** "الخطوط التوجيهية بشأن إنشاء واستضافة وإدارة هيئة رابطة المرأة العربية في القطاع البحري برعاية المنظمة البحرية الدولية" (انظر تذييل هذا القرار) كأساس لإنشاء رابطة المرأة العربية في القطاع البحري (AWIMA) وقيامها بأعمالها .